

الجزيرة ترفع رسميا قضية تحكيم على جمهورية مصر العربية.
بدأت دعوى التحكيم الدولية التي أقامتها الجزيرة على جمهورية مصر العربية رسميا بموجب تشريعات المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار في واشنطن دي سي. وقد جاءت هذه الدعوى في أعقاب حملة مطولة قامت بها الحكومة العسكرية في مصر ضد أنشطة الجزيرة وصحافيينها.

ففي إبريل 2014، تقدمت الجزيرة بمذكرة نزاع رسمية ضد جمهورية مصر العربية طبقا لمعاهدة الاستثمار الثنائية بين قطر ومصر، والموقعة عام 1999. وبموجب أحكام تلك المعاهدة، فإن قطر مطالبة بالامتناع عن الشروع في التحكيم رسميا لمدة ستة أشهر لتمكين الأطراف من البحث في التسوية. غير أنه، وحتى أو ما بعد انقضاء مهلة الشهور الستة تلك في نهاية أكتوبر 2014، لم تبد جمهورية مصر العربية أي اهتمام البتة في الشروع في أي مباحثات بذلك الصدد أو التعامل مع الجزيرة بأي شكل من الأشكال. وبعد أن أتاحت الفرصة بانقضاء اثني عشر شهرا أخرى، على أمل يائس في أن تبدي مصر رغبة في الحديث، تقدمت الجزيرة بطلب رسمي للتحكيم للأمين العام للمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، الذي قيد الطلب رسميا في 20 يناير 2016، بموجب المادة 36 من ميثاق المركز الدولي لعام 1965.

في الشهور التي تلت الإطاحة بحكومة مرسي من قبل الجيش المصري، تعرض عدد كبير من الصحافيين العاملين مع الجزيرة للمضايقة والاعتقال والتوقيف، إما من دون أي تهمة أو بتهم زائفة أو تهمة ذات دوافع سياسية. وقد صدرت في يونيو 2014 أحكام بالسجن لمدة تزيد عن 7 سنوات بحق ثلاثة من صحفيي الجزيرة وهم بيتر غريستي وbacher محمد ومحمد فهمي. ثم أعيد النطق بتلك

الأحكام وتأكيدھا في أغسطس 2015 بعد محاكمة طويلة. وقد أدين بيتر غريستي مرة أخرى غيابيا بعد إطلاق سراحه في فبراير 2015. أما باھر محمد ومحمد فهمي فقد صدر عنھما عفو وأطلق سراحهما في النهاية في 23 سبتمبر 2015، قبل أن يلقي الرئيس السيسي خطابا كان منتظرا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. كما أدين عدة صحافيين آخرين يعملون مع الجزيرة غيابيا في المحاكم المصرية. وكما هو الحال مع بيتر غريستي، فإن تلك الأحكام ما تزال جارية إلى أن يتم العفو عنھم.

وإلى جانب هذه المعاملة غير القانونية للصحافيين، فإن تجهيزات الجزيرة في مصر تعرضت لهجمات من قبل العسكر والشرطة والعصابات المؤيدة للحكومة العسكرية. كما كانت الشبكة نفسها عرضة لحملة من المضايقات والقهر، بما في ذلك التشويش على البث وإغلاق المكاتب والتجهيزات الأخرى. وكذلك ألغى الترخيص الممنوح للجزيرة للبث من مصر وأجبر فرعها المحلي على التصفية القهرية. فضلا عن أنها تشكل انتهاكا لالتزامات مصر بموجب القانون الدولي عموما، فإن تلك الأعمال من جانب مصر تشكل انتهاكا صارخا لالتزاماتها بموجب المعاهدة الثنائية للاستثمار بين قطر وجمهورية مصر العربية، والتي تستوجب أن يتمتع المستثمرون بمعاملة عادلة ومتساوية للطرفين من جانب حكومتي البلدين. كما أنها تنص على حقوق إلزامية أخرى. كما أن المعاهدة الثنائية للاستثمار تجبر مصر على معاملة الجزيرة بما يتفق والتزامات مصر بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها احترام حق الجزيرة وموظفيها في حرية التعبير، وحق موظفي الجزيرة في ألا يوقفوا تعسفيا أو يتعرضوا لعقاب غير إنساني ومذل.

ونتيجة لانتهاكات مصر لالتزاماتها القانونية الدولية، فإن استثمارات الجزيرة الهامة في مصر قد صودرت. وبموجب تقديرات متحفظة، فإن الجزيرة تكبدت خسائر بما لا يقل عن 150 مليون دولار.

وقال ناطق باسم الجزيرة اليوم: "عقب عدم تجاوب جمهورية مصر العربية التام والمستمر مع مذكرة النزاع المرفوعة في إبريل 2014، واستمرار هجماتها على الشبكة وموظفيها، فإن الجزيرة لا تجد أمامها أي خيار آخر غير البدء رسمياً في عمل قانوني عبر مركز التحكيم الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار. وقد رفعت الجزيرة دعواها لحماية حقوق العاملين فيها الذين تعرضوا لحملة مستمرة من المضايقة والقهر، وفي عدد من الحالات لمحاكمات جنائية غير مسوغة تماماً والسجن بدوافع سياسية، إلى جانب حرمانها من حقوقها بموجب القانون الدولي في ضوء ما تعرضت له من سلسلة إجراءات منذ منتصف عام 2013.

أن الجزيرة تتمسك تمسكاً جاداً بسلامة وأمن موظفيها، وحقهم بموجب القانون الدولي في حرية التعبير، وحقهم في ألا يتعرضوا لأي توقيف تعسفي أو أي عقاب غير إنساني أو مذل، وهي تأمل، بشكل خاص، في أن يتيح التحكيم، الذي تقدمت به ضد جمهورية مصر العربية، لهيئة دولية أن تصدر حكمها المستقل فيما يتعلق بسلسلة المحاكمات ذات الدوافع السياسية والاتهامات الزائفة التي استهدفت بها مصر عدداً من صحافيينا".